

المؤسسة العسكرية العثمانية (الإنكشارية والأسطول العثماني)

شكلت الطبقة لعسكرية أساسا للحكم والإدارة معا، وكان السلطان يشكل هذه الطبقة وبنفق عليها ويعفيها من الضرائب، وقد ارتبط الجيش العثماني بعدة محطات في نشأته وتطوره ارتبطت بتطور الدولة، على المتطوعين، وقد اعتمدت الدولة عند تأسيسها على قوات غير نظامية، شكلت المشاة المؤلفة من أفراد عشيرة عثمان أقدم تشكيلاتها، فضلا عن جيش من المجاهدين المتطوعين وأصحاب الطرق والدرأويش يتقدمهم (عزبلار) العزب، في أثناء الهجومات بقيادة عزاب أغاسي لامتنصاص زخم العدو، لكن أمراء عثمان من بعده اعتمدوا على جيش نظامي، قبل القرن الرابع عشر لم يكن للدولة العثمانية جيشا نظاميا بمعنى الكلمة وإنما اعتمدت في توسعاتها على قوة الخيالة والإقطاعيين يؤازرهم عدد من المتطوعين والباحثين عن الغنائم، بالإضافة إلى جيش **البيادة Biada** الذين كان أفرادهم يعيشون من إقطاعيات محصورة في منطقة الأناضول، وينظر إلى هذا الجيش على أنه أول جيش مشاة أقره السلطان العثمانيون على قاعدة منتظمة. إلا أن هذا الجيش غير التجانس يعوزه الاستعداد للخضوع والقابلية للتوجيه، ولما كان أفرادهم من المشاة والإقطاعيين في آن واحد لم يكن من الممكن الركون إليه في عمليات قتالية بعيدة عن إقطاعياته دون التعرض لبعض المشاق؛ إلى جانب كون أغلبية هذا الجيش من أصل تركي وهو ما سبب الكثير من المشاكل والصعوبات للدولة. وأضحت قضية الجيش الإقطاعي من الهواجس التي تؤرق السلاطين، لهذا كان من الطبيعي أن يفكر السلاطين في استبدال هذا الجيش بجيش نظامي يجند أفرادهم وينظمون بطريقة تكفل تلافي الصعاب. وفي هذا الإطار يذكر أحد المؤرخين "أن من الدوافع التي دفعت السلاطين العثمانيين إلى خلق جيش نظامي هو خشية الدولة من تحزب كل فريق من الجند إلى القبيلة التي ينتمي إليها وانفصام عرى الوحدة العثمانية".

الإنكشارية:

برزت الإنكشارية كأهم تشكيل عسكري في المؤسسة العسكرية، فقد كانت وراء الانتصارات الساحقة والفتوحات الباهرة التي حققها الجيش العثماني إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر على الجيوش الأوروبية، وتجمع آراء المحللين والمؤرخين على مدى القوة والانضباط والطاعة الذي تحلى بها أفراد هذا التشكيل العسكري، وتعود أهمية الإنكشارية أيضا إلى أن أفرادها كانوا يتقلدون الوظائف الإدارية السامية ومراكز القيادة في الدولة، فهي بذلك تعيد إنتاج السلطة المركزية والسلطات في الإمبراطورية حيث كان الولاة المحليون يتم تعيينهم من داخل هذا التنظيم أيضا. فمن أصل 49 صدر أعظم تولوا مهامهم ما بين (1453-1623) خمسة فقط كانوا من أصل تركي والباقيون اختارهم السلاطين من التنظيم الإنكشاري. لذلك استخدمت الإنكشارية من طرف مختلف أجنحة البلاط العثماني المتصارعة لخدمة أهدافها ومصالحها.

كانت جميع الفتوحات التي يقوم بها العثمانيون، تعتمد الخيالة من فرسان القبيلة، والذين كان إحرازهم النصر يتأخر حين يطول حصار قلعة ما. وكان الوقت قد حان من أجل تشكيل جيش نظامي من المشاة والخيالة، وتقسيم المهام الحربية بين الطرفين وفق قواعد عسكرية محكمة.

يعزى إلى أورخان تنظيم وتكوين فرق المشاة الجديدة التي دعيت بالإنكشارية أو "يني شاري" أي العسكر الجديد؛ ذلك التأسيس الذي يرجعه الكتاب الأوربيون خطأ إلى وقت لاحق، وينسبونه إلى مراد الأول، وهذا عملاً بنصيحة أخيه علاء الدين ومباركة الحاج بكتاش مؤسس الطريقة البكتاشية الصوفية؛ حيث كون أول جيش نظامي في تاريخ العالم؛ ظل قوة لا تقارن في أوروبا لقرنين من الزمان، وخير المسلمين في الدخول في الجيش فدخل البعض. وتذكر الروايات التاريخية أن أول من اهتدى إلى هذه الفكرة كان قاضي العسكر قره خليل جندرلي الذي صار فيما بعد وزيراً أولاً باسم خير الدين باشا؛ واستحسنها الأمير علاء الدين وزير السلطان أورخان. وأعجب السلطان أورخان بهذا الرأي وأمر بإنفاذه. وقد حدد لهذا الجيش هدف أساسي وهو مواصلة الجهاد ضد البيزنطيين وفتح المزيد من أراضيهم والتوسع في البلقان لنشر الإسلام في هذه البلاد، وبدأ أورخان في تكوين هذا الجيش وإنشائه في عام 1330، وواصل العثمانيون بناء هذا الجيش في عهد السلطان محمد الثاني، ثم اكتمل في عهد السلطان سليمان. وعهد علاء الدين إلى القاضي جندرلي بتنظيم هذا الجيش وتربية هؤلاء الجند ضمن نطاق الدين الإسلامي بحيث لا يعرفون بعد ذلك أباً لهم إلا السلطان، ولا حرفة إلا الجهاد في سبيل الله. ازداد عددهم بعد اتساع رقعة الدولة وانتصاراتهم الكبيرة في حروبها مع أعدائها من غير المسلمين، ودخول أعداد من أبناء تلك البلاد المفتوحة في الإسلام ثم انضمامهم إلى صفوف المجاهدين في سبيل الله، بعد اعتناقهم الإسلام وتربيتهم تربية إسلامية فكرياً وحرية، وأصبح شعارهم "غازيا أو شهيدا". ثم ارتقى هذا الجيش في النظام وازداد عدده حتى صار لا يعول إلا عليه في الحروب، وكان هو من أكبر عوامل امتداد سلطة الدولة العثمانية، كما أنهم خرجوا فيما بعد عن حدودهم وتعدوا واستبدوا بما جعلهم سبباً في تأخر الدولة وتقهقرها.

ويذهب فريق من الباحثين بالقول أن حاجة السلطان أورخان؛ قد دفعته إلى تشكيل قوات نظامية بعد أن أصبحت قواته لا تفي بمتطلبات خطط الدولة التوسعية، فضم إلى قواته بعد تدريب بسيط ألف رجل من الذين وقعوا في الأسر في غاليلي سنة 1354. وعندما انتقلت السلطنة إلى مراد الأول أنشأ الجيش الجديد (الإنكشارية)؛ مستفيداً من نظام بنجك (Pencik) الذي يعد الأساس لنظام الديوشرمة طبقاً للمؤرخ أروج باي. ويذهب المؤرخ التركي يلماز أوزتونا أن أسس الحماية مراد الأول ووزيره الأعظم جندرلي قره خليل خير الدين باشا عام 1363م. ومع ذلك فإن الجيش الإنكشاري - الجيش النظامي الأول في أوربا لم يتم تشكيله النهائي إلا في عهد مراد الأول حين توسعت فتوحات الأتراك العثمانيين للأراضي الأوروبية، كانت إعالة هذا الجيش ممكنة في وجود عاصمة البلاط (التي ظهرت فقط بعد أن استولى الأتراك كلياً على أدرينانول سنة 1365م) ومع اكتمال تشكيل بيت المال الحكومي، وبما أن أفراد الجيش كانوا يتقاضون أجوراً، فجدير أن مؤلف "مبدئي قانون" كتب أن الثكنات الإنكشارية الأولى قد تم إنشاؤها في أدرنة "أدرينانول". ارتبط تأسيس الجيش الإنكشاري بتطور التنظيم الدولي، ولم تكن النظم الاقتصادية البدائية في البيك العثماني قادرة على التهامهم، ولعل قبض الغنائم ولد فكرة استخدامها لتكامل جيش المشاة، وكما يروي مدنو التاريخ العثمانيون أصدر قرار جباية خمس الغنائم من الأسرى المسيحيين لصالح البية العثماني. وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس جيش البلاط المكون من العبيد في عهد مراد الأول يعود إلى نزاع مراد مع إخوته على السلطة العليا في البيك، وكان كل واحد من الإخوة مدعوماً بشكل أو بآخر من بجزء من السباهية، وكان البلاط عبارة عن قوة محايدة مستقلة عن التقاليد القبلية، كان وجود قوة عسكرية كهذه توطن سلطة الحاكم العثماني الاستبدادية وتقيده من

إمكانيات الجيش السباهي، وعلى الأرجح كانت للقمة العسكرية تأثير في سير أمور الإدارة الحكومية، فجيش البلاط بالذات هو الذي وضع أساسا لحكم البية العثماني المستبد المطلق، وساعد ترسيخ تنظيم الدولة الذي تشكل، كانت بحوزة الحاكم العثماني أداة عسكرية واجتماعية إضافية لتوطيد سلطته العليا. وأخيرا فإن الدولة العثمانية تدين لمراد الأول ولقرة خليل خير الدين جندرلي بواحد من أكثر ابتداعاتها أصالة: الانكشارية. ومن المرجح أنه خلال استعادة مراد للسيادة على ثراس نشأت فكرة تكوين جيش من الخامة البشرية التي أتاحها الغزوات، وقد بلغ التجنيد الكمال إثر ذلك مع إنشاء الديوفشرمة "الحشد". إن هذا الطراز من الجيش كان موجودا لدى السلجوقيين كذلك، لا شك أن مراد الأول كان يعلم النظام السلجوقي. وعندما خطا نحو الإمبراطورية وجد ضرورة في إنشاء نظام عسكري على هذا النمط. و كانوا قوة كبيرة ساعدت العثمانيين في ضرب خصومهم، وامتداد الفتوحات العثمانية، وكان يمكن أن تبقى كذلك لو بقي السلاطين أقوياء لا يسمحون لهم في التدخل إلا في غير ما اختصوا به، ولا يسمحون للأمراء والوزراء بالاتصال بهم، وأخذ الدعم منهم، ولا يعطوهم أكثر من قدرهم فتتغير طباعهم.

وقد عزلهم أورخان في ثكنات خاصة بهم لا يتزوجون، ولا يختلطون بالجمتمع، وإنما وهبوا أنفسهم للدفاع عن الدين الإسلامي والملة والسلطان. وكان الإسلام عقيدتهم، والقرآن كتابهم، والسلطان العثماني والدهم، والثكنة مأواهم والحرب مهنتهم، وأطلق عليهم اسم "يني جري" أي الجيش الجديد، وصرف هذا الاسم بالعربي فصار إنكشاري، ويعد هذا الجيش أول جيش نظامي في التاريخ، وللعثمانيين سبق في نظامه وتكوينه. وتذكر دائرة المعارف الإسلامية أن هؤلاء الجنود الجدد في أول أمرهم تحت رعاية درويش الطريقة البكتاشية الذي باركهم بوضع كم رداءه فوق رؤوسهم واعتبروا ألباعا لهذه الطريقة الصديقة. وكان الإنكشاريون ملتصقين التصاقا بالطريقة البكتاشية ويطيعون شيوخها طاعة تامة، لذلك كان يطلق عليهم أحيانا الجنود البكتاشية، وأحيانا أخرى أبناء الحاج بكتاش، الذي وضع كم رداءه فوق رأس أحدهم ممن كانوا يقفون في الصف الأول، ثم قال للسلطان: "إن الجيش الذي اصطنعته أنت يدعى "يني جري" ستكون وجوههم بيضاء مشرقة، وسواعدهم اليمنى قوية، وسيوفهم بتارة، وسهامهم نافذة. سيحالفهم الظفر في المعارك، وستعقد ألوية الفتح في ساحات القتال". وكان هذا التواصل الرسمي بين البكتاشية والدولة العثمانية في عهد السلطان أورخان (1326-1359) حينما ذاع صيت الشيخ بكتاش ومريديه، ووصل الأمر إلى السلطان أورخان، وعهد إليه السلطان أن يعلم هؤلاء الجند الذين انتظموا في قسم المشاة العثماني، وأن ينشأهم على طريقة الدارسين البكتاشية في التكايا العديدة التي أسسها مريدو الشيخ بكتاش ولي في أنحاء الأناضول. وكانت راية هذا الجيش من قماش أحمر وسطها هلال، وتحت الهلال صورة لسيف أطلق عليه "ذي الفقار" تيمنا بسيف الإمام علي رضي الله عنه. ولم يلبث الجيش الجديد حتى تزايد عدده، وأصبح يضم آلافا من المجاهدين في سبيل الله، لقد كان أورخان وعلاء الدين متفقين أن الهدف الرئيس لتشكيل الجيش الجديد هو مواصلة الجهاد ضد البيزنطيين، وفتح المزيد من أراضيهم بهدف نشر الإسلام فيها، والاستفادة من البيزنطيين الذين أسلموا في نشر الإسلام بعد أن يكونوا تلقوا تربية جهادية وترسخت في قلوبهم مبادئ الإسلام سلوكا وجهادا.

وكان هذا الجيش الذي بدأ تأسيسه في عهد أورخان بن عثمان يسمى أوجاق، وهو مؤلف من أربعة أنواع من الفرق تأتي من حيث الأهمية على الترتيب التالي: فرقة السكمان، وفرقة أبناء الأعاجم، وفرقة الجماعة، وفرقة البلوك. وتتألف كل منها من عدد من الوحدات التي تسمى أورطة، وهي الوحدة الأساسية في هذه الفرق جميعا، ويتراوح عددها بين مائة وخمسين رجلا، كما كانت هذه الوحدات موزعة بين العاصمة استانبول بعد فتحها والأقاليم المفتوحة مواقع الحدود، وتقيم هذه الفرق في ثكنات

تسمى أوطة أي غرفة. وكان الأغا هو القائد الأعلى للجيش الإنكشاري باعتباره أعلى ضباط هذا الجيش رتبة، وكان يحكم قيادته للجيش بشغل وظيفتين أخريين، فهو قائد موقع العاصمة، وعضو مجلس الدولة.

وزع الجيش الجديد طبقا للنظام العشري، إذ كان ألف رجل منهم يوزعون على عشر وحدات، تعرف كل منهل باسم الأورطة، وكانت الوحدة الإنكشارية متماسكة تؤلف عائلة كبيرة، لذا أعطيت لضباطها وتشكيلاتها الصفات المستمدة من الشؤون البيتية؛ مثل جورباجي باشي (أي قائد الأورطة، وتعني بالعامية التركية: عين القرية) وآشجي باشي وسقا باشي. وكان القدر يحتل مكانا بارزا لديهم، فكانوا يجتمعون حوله ليس للأكل فحسب بل للتشاور أيضا. لم يقتصر الجيش الجديد على المشاة (قبوقول) فقط، بل تم تشكيل الفرسان أيضا إذ أطلق عليهم (قابوقولو سيو ارسى) تمييزا لهم من فرسان التيمار.

ولقد زعم معظم المؤرخين أن جيش الإنكشارية تكزون من انتزاع أطفال النصارى من بين أهاليهم ويجبرونهم على اعتناق الإسلام بموجب نظام أو قانون زعموا أنه كان يدعى بنظام "الديوشرمة" (الدشمة)، وزعموا أن هذا النظام كان يستند إلى ضريبة إسلامية شرعية أطلقوا عليها اسم "ضريبة الغلمان" وأسموها أحيانا "ضريبة الأبناء" وهي ضريبة زعموا أنها تبيح للمسلمين العثمانيين أن ينتزعوا خمس عدد أطفال كل مدينة أو قرية نصرانية باعتبارهم خمس الغنائم التي هي حصة بيت مال المسلمين، ومن هؤلاء المؤرخين الذين افترضوا على الحقيقة كارل بروكلمان، وجيبونز، وجب. والحقيقة أن نظام الديوشرمة ليس سوى كذبة دست على تاريخ أورخان بن عثمان ومراد بن أورخان وانسحبت من بعده على العثمانيين قاطبة، فلم يكن هذا النظام إلا اهتماما من الدولة العثمانية بالمشردين من الأطفال النصارى الذين تركتهم الحروب المستمرة أيتاما أو مشردين، فالإسلام الذي تدين الدولة العثمانية به يرفض رفضا قاطعا ما يسمى بضريبة الغلمان. لقد كانت أداد هائلة من الأطفال الذين فقدوا آبائهم وأمهاتهم بسبب الحروب والمعارك، فاندفع المسلمون العثمانيون إلى احتضانهم وحرصوا على تأمين مستقبل كريم لهم في ظل الإسلام، وليس كما انبرى المفترضون على أنهم ينتزعون من أحضان أمهاتهم ويكرهون على الإسلام. والمؤسف أن هذه الفرية الحاقدة تلقفها بعض المؤرخين وجعلوا منها حقيقة من الحقائق؛ متأثرين في ذلك بكتب المؤرخين الأجانب، ومن هؤلاء نجد المؤرخ محمد فريد بك المحامي في كتاب الدولة العلية العثمانية، والدكتور علي حسون في كتابه تاريخ الدولة العثمانية، والمؤرخ محمد كرد علي في خطط الشام، والدكتور عمر عبد العزيز عمر في كتابه "محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية"، والدكتور عبد الكريم غرايبة في كتاب العرب والأتراك وغيرهم. إن حقيقة الجيش الجديد الذي أنشأه أورخان بن عثمان هي تشكيل جيش نظامي دائم الاستعداد والتواجد في حالة الحرب والسلم على حد سواء، تشكل من فرسان عشيرته ومن مجاهدي النفير ومن أمراء الروم وعساكرهم الذين دخل الإسلام في قلوبهم. وكان هؤلاء الإنكشارية الذين صنعوا أجداد الدولة العثمانية في نظر توينبي مجرد كلاب للحراسة، وحفظة للدولة من خارجها أو داخلها.

تدهور الإنكشارية والنهاية الدموية:

بدأ الوهن يدب في صفوف الإنكشارية مع مرور الوقت، وتفشيت روح التمرد والعصيان بين مختلف أجنحتها بعد أن سمح لأفراد هذه المؤسسة بالزواج، فبدأ الجيش يفقد بالتدريج كل ما كان له من مزايا، إذ أصبحوا يكونون طبقة وراثية متميزة وبدأوا يفقدون روحهم العسكرية بعد أن سمح لأفرادهم بالإقامة خارج الثكنات، ولم تعد حرفتهم الجندية الصرفة وإنما أضحت مهنة ارتزاق. وقد لعبت الأوضاع الاقتصادية دورا في إفساد هذه المؤسسة وانحرافها، فقد اضطرت أعداد من الإنكشارية إلى ممارسة بعض المهن اليدوية لزيادة مداخيلها. بدأ تدهور هذا النظام ابتداء من 1582؛ عندما سمح مراد الثالث بدخول عدد كبير من الجنود غير

المدرين إلى الإنكشارية، وهكذا بدأت الدولة العثمانية في إهمال نظام الديوشمة بعد أن سمح لعدد كبير من الترك ومن أبناء الإنكشارية بالالتحاق بهذه الفرق، وكننت النتيجة اضمحلال نظام التدريب العسكري والإداري، وراحت الدولة تنفق أموالاً طائلة لدفع رواتب الإنكشارية دون أن يعود منها شيء على الدولة. وأي تماطل أو رفض من جانب الدولة كان قابله الثورة والتمرد والمطالبة برؤوس الوزراء وأحياناً السلاطين، وهذا مع حدث مع السلطان عثمان الثاني الذي حاول الوقوف في وجه أطماعهم وانتهى الأمر بخلعه، ثم قتله عام 1622، لذلك أصبح لهذا المؤسسة شأن سياسي وعسكري لترهيب السلاطين وتولية الوزراء وعزلهم، بل تحولت إلى أداة طيعة لأهل الفتن والأغراض والمصالح.

ازدادت متاعب الدولة العثمانية الداخلية والخارجية، وكثرت هزائمها من جراء قلة التدريب العسكري، وأرهقت خزانة الدولة بعد استنزاف أموالها التي أنفقت في إرضاء خواطر الإنكشارية وتهديتهم، ورغم محاولات الإصلاح التي بدأها بعض السلاطين العثمانيين إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل الذريع، بل بخلع السلاطين وقتلهم.؛ حتى أنه بلغ عدد المخلوعين والمقتولين من السلاطين بأيدي الإنكشارية تسعة عدا العشرات من الوزراء ورجال الدولة الذين كانت تسفك دماهم أثناء حركات الإنكشارية؛ التي ظلت عقبة في وجه الإصلاحات العسكرية الحديثة حتى مجيء **محمود الثاني (1808-1839)**.

استصدر شيخ الإسلام فتوى بوجوب إبادة الفئة الطاغية والضالة، ودعا السلطان **محمود الثاني** أفراد الشعب إلى قتال الإنكشارية؛ ووضع نهاية لشروعهم واسترسالهم في حركات التمرد والطغيان، حيث أخرج السلطان يوم 16 جوان 1826 البيروقراطي - العلم النبوي الشريف - واتجه بقواته العسكرية إلى ميدان الخيل وكانت تطل عليه ثكنات الإنكشارية، وسلطوا مدافعهم على الإنكشارية من جميع الجهات فحصدتهم ونالت منهم منالاً كبيراً، وتولى الجنود النظاميون إلقاء جثث الإنكشارية البحر، ويقدر عدد قتلاهم في ذلك اليوم 06 آلاف إنكشاري ولو أن البعض يقفز بعدد القتلى إلى أضعاف هذا العدد، وعلى النحو انتهت في 16 يونيو حركة التمرد والعصيان بإبادة معظم الإنكشارية، ويسمى العثمانيون قتل الإنكشارية في هذا اليوم **وقعة الخيرية** أي **الواقعة الخيرية** لأنهم تفاءلوا بها خيراً. وبذلك استطاع محمود الثاني استئصال شأفة الإنكشارية، وأصدر في اليوم الموالي (17 يونيو) فرمان بإلغاء الفياق الإنكشارية إلغاء كلياً، وفي ذات اليوم أصدر فرماناً بإنشاء جيش جديد وفق النظم الأوروبية الحديثة؛ أطلق عليه اسم "عسكري منصورى محمدي" أي **العساكر المنصورة المحمدية**.

السباهية(الخيالة):

تقوم أسس الجيش العثماني على الجند **السباهية (الفرنسان)**، الجيش الثابت الحجر الأساس والدرع القوي في بناء الدولة؛ إذ تمثل الخيالة القسم الثاني في الجيش العثماني، وهم من أقدم أنواع الجنود في الدولة؛ حيث أنها أنشأت قبل ظهور الإنكشارية، وتختلف عن فيالق المشاة في أنها لم تكن لها ثكنات خاصة بها، وكان عليهم المراقبة داخل حدود الصناجق أو الألوية حيث تقع تيماراتهم (إقطاعاتهم)، ولهذا كان معظمهم يعيشون في قرى قريبة من العاصمة حيث تقعات خيولهم في المراعي، وتشكل من الرجال الذين كان يجهزهم أصحاب الأرض بموجب نظام الإقطاع (التيمار). ويشكل السباهية الذين يقيمون داخل حدود السنجق الواحد؛ وحدة عسكرية من الخيالة، وتحشد هذه الوحدة عند نشوب حرب ما تحت راية السنجق بك، الذي يتولى المقاطعة (السنجق) ويدير في نفس الوقت شؤون فرسان سنجقه. على أنه بتدهور الجنود السباهية الذين تمسكوا بالأرض أكثر من اهتمامهم بالحرب؛ ازداد الاعتماد على الفرق الإنكشارية، ويبدو أن عدد الخيالة في عهد سليمان يتراوح ما بين 10.000 و 20.000 بالإضافة إلى الأتباع من الإقلاء الذين أوصلوا أعدادهم إلى 40.000-50.000 مقاتل مما جعلهم أوفر عدداً من الإنكشارية. إلا أن محاولات امداد بعضهم بالأسلحة النارية عام 1548 عجل باضمحلالهم، ما أدى إلى سحب الجديدة من الخيالة ولم

يستعملوها بوجع عام حتى نهاية القرن 16م. وربما من سلبيات الحكم العثماني أنهم ركزوا في تفوقهم في رمي السهام وأن أسلوب حياتهم ارتبط ارتباطا وثيقا بأنماط من الاستقلال الذاتي القبلي، بحيث قوبلت المبادئ الجديدة للحرب والسياسة شديدة على كل المستويات المجتمع التركي. وربما كان القسط الأكبر من الضعف في هذا المجال راجعا إلى إهمال المصادر الحرفية والتجارية لإنتاج الأسلحة الجديدة. وقد منحت الدولة هؤلاء الرجال الأراضي الزراعية لغرض توفير العيش لهم بدلا من الانفاق عليهم من خزانة الدولة، ومقابل ذلك يلتزمون بأداء الخدمة العسكرية حين يدعون إليها. عرفت تلك الإقطاعات بـ"دير لكلاز"، وهي حسب إيرادها السنوي: **التيمار، الزعامة والخاص**. وكان **التيمار** يدر على صاحبه ما بين ألف وعشرين ألف أفجة، أما **الزعامة** فتدر ما بين عشرين ألف ومائة ألف أفجة، بينما **الخاص** يدر ما زاد على مائة ألف أفجة ويفوض للوزراء والبكلاز بك وسائر الأمراء. إن هذا النظام لا يعني تملك الأرض لأصحاب التيمار أو الزعامة أو الخاص، بل يفيد أصحاب الإقطاعات من الضرائب العشرية المفروضة على الأرض راتبا لهم. وكان التيمار يسحب من صاحبه إذا لم يقوم بواجباته على أكمل وجه وهي أن يجمع عددا من المقاتلين المجهزين تجهيزا كاملا للقتال على نحو يتناسب مع إقطاعه، وهو جندي واحد يعرف باسم "التابع" لكل ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف أفجة يعود إلى إقطاعه بعد انتهاء المعارك.

لم يقتصر صنف الفرسان على **السباهية (التيمارية)**، فقد كانت هناك قوات من الفرسان غير النظاميين المشمولين بالعفو من دفع الضرائب إلى الدولة، لكنهم غير مشمولين برواتب شهرية منها وهم: **المسلمون والآقية**. فأما **المسلمون** فقد كانوا يشتركون في المعارك الفعلية حتى القرن الخامس عشر، إذ تم تغيير واجباتهم بعد هذا التاريخ إلى واجبات إدارية لمساعدة الجيش الملتحم بالحرب. أما **الآقية** فكانت تعيش على ما تحصل عليه من الغنائم، وكانوا يختارون الأقدم منهم لقيادتهم، ويعرف باسم **تاوجي(Tavica)**.

هيا النظام الإقطاعي للدولة العثمانية قوة عسكرية، دون أن تشكل تلك القوة عبئا على خزانة الدولة، ودون أن تلحق ضررا بالزراعة، لذا كانت واردات الدولة أكثر من مصروفاتها، بذلك تهيأت للدولة العثمانية الموارد الكافية لبناء المساجد وإنشاء المدارس وإنجاز الأعمال العمرانية الأخرى.

وإلى جانب السباهية والإنكشارية وجد **الجند الخاص** أو **المرتزقة**؛ الذين استخدمهم حكام الولايات خاصة، وكانت نفقاتهم عادة تدفع من واردات الولاية، وقد ازداد اعتماد الولاة على الجنود المرتزقة بازدياد الفوضى وانعدام النظام في صفوف السباهية والإنكشارية وخصوصا القرن الثامن عشر. ولم يكن الولاة وحدهم الذين استخدموا الجند المرتزقة؛ بل نجد بعض الأمراء المحليين يحتفظون بمثل هذه القوات لدعم سلطتهم ضد أعدائهم، ولا سيما ضد حكام الولايات التابعين لها. وهكذا يتضح أن مهمة الجيش الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة. وقد اهتم العثمانيون بالمدفعية منذ أيامهم الأولى، وأنشأوا فرقة خاصة بالمدفعية (**طوبجي**) بلغ عددها ألف رجل في عهد **بايزيد الثاني (1491-1512)**، وفي عهد **سليمان القانوني (1520-1566)** تشكلت فرقة أخرى من المدفعية الثقيلة. كما اهتم العثمانيون أيضا ببناء أسطول قوي بعد توسع دولتهم بحيث يستطيع التصدي لأسطول البنادقة، ووصل عدد سفنه إلى 300 سفينة في عهد سليمان القانوني واستطاع قائده **خير الدين بربروسا** أن ينشر الفرع والرعب في صفوف الأوروبيين.

وقد تشكلت الواردات الآتية من منابع الأساسية لخزانة الدولة، إذ كانت واردات العشر الشرعي تأتي في مقدمتها، ثم واردات الجزية الشرعية، وما تدفعه بعض الدول المجاورة من مبالغ مقطوعة للدولة العثمانية، فضلا عن واردات الجمارك والملاح. إلا وضعية خزانة الدولة تغيرت في عهد **بايزيد الأول** بسبب إسرافه وتبذيره، الأمر الذي أثر فيها تأثيرا سلبيا فيما بعد.

نشأة البحرية العثمانية:

لم يول العثمانيون عناية بالبحرية وصناعة السفن إلا في عهود متأخرة، وسبب ذلك أنها لم ترث تقاليد بحرية تمكنها من الاهتمام بهذا المجال الحيوي، زيادة على أن الحرب البرية كانت أساس استراتيجيات الفتوح العثمانية. إلا أن تطورات الأحداث في البحر الأبيض المتوسط فرضت على الدولة إنشاء أسطول لمواجهة أسطول البندقية.

يرى بعض المؤرخين أن الدولة العثمانية قد اعتمدت في بداية نشأتها على القوة البرية؛ نظرا لتحكم الموقع الجغرافي فيها- منطقة الأناضول، ولم ترث - كما يرى البعض الآخر - تقليد بحرية عن مواطنها الأصلية في السهوب الآسيوية، وكان الأساس الذي قام عليه الأسطول العثماني هو سفن القراصنة من رعايا الدولة الذين كانوا يفضلون الاستيلاء على السفن المملوكة لغير المسلمين، باعتبار أن مهام الأسطول لم تتعدى حينئذ الدفاع عن البوسفور والدردنيل وسواحل الإمبراطورية ونقل الجنود، وكانت تعتمد في عمليات التوسع على استئجار السفن اليونانية؛ غير أن المواجهات مع الإمبراطورية البيزنطية وجمهورية البندقية وجنوة في البحر المتوسط كان دافعا وحافزا للدولة العثمانية للتفكير في إنشاء وتطوير قوتها البحرية، أو كما قال المستشرق الألماني كارل بروكلمان: "والحق أن انتصار البنادقة على العثمانيين في غاليبولي 29 نوار سنة 1416م هو الذي حملهم جديا على التفكير في إنشاء أسطول بحري"، وهو ما يعني أن العثمانيين أعادوا النظر في استراتيجيتهم العسكرية، خاصة على المستوى البحري بشكل يجعل القوات البحرية ذات أولوية سياسية وخيارا استراتيجيا لمواجهة الخصوم السياسيين.

أسسوا قوتهم البحرية بسرعة كبيرة وبقدرة فائقة، واتخذوا البحرية البيزنطية وخاصة الإيطالية قدوة لهم. أصبحت البحرية العثمانية اعتبارا من 1390 قوة لا يستهان بها. وطبقا لرواية المؤرخ التركي إسماعيل سهرنك فإن بداية العمل الجدي لإنشاء القوة البحرية العثمانية انطلق مع مراد الثاني عندما قرر فتح القسطنطينية، وبالتالي فإن بداية الاستراتيجية البحرية تعود إلى تلك الفترة، حيث يقول سهرنك: "ولما صممت الدولة على مهاجمة القسطنطينية مدة السلطان مراد، رأت أن المهاجمة برا غير كافية بمفردها بل من اللزوم وجود أساطيل لذلك. فأخذ يشيد السفن ويجعل له أسطولا في غاليبولي".

ويشير البعض أن أول أسطول عثماني عرف طريقه إلى البحر كان على عهد بايزيد الأول (1389-1402) بمدينة غاليبولي الساحلية، وأصبحت الحاجة ماسة عقب هزيمة العثمانيين أمام البنادقة- كما ذكرنا- حيث تمكن البنادقة من بسط سيطرتهم على الأملاك العثمانية على ساحل شبه جزيرة البلقان، وتمكنوا بالتالي من قطع الدعم اللوجستي للقوات العثمانية. إن حادثة أنقرة 1402م عرقلت تطور هذا الأسطول. تأثر محمد الفاتح عند اعتلائه العرش (1451م) لعدم إحراز بحريته الأولوية في العالم كما أحرزها جيشه. ضحى بالكثير في سبيل تأسيس بحرية تؤهله من وضع قواعد الدولة العالمية العظمى. كانت القوة البحرية التي لا منافس لها في العالم هي الأسطول البندقي. وفي عهد محمد الفاتح (1451-1481) أبدى اهتماما كبيرا بالبحرية العثمانية، حيث اتخذ من ميناء غاليبولي مركزا للأسطول العثماني، ووصل تعداده عند حصار القسطنطينية 76 سفينة وزورقا حربيا. حيث تمكن من جعل قواته البحرية ضعفي قوة البنادقة قبل 1480، حيث زادت عناية العثمانيين بالقوة البحرية بعد فتح استانبول (1453)، فقاموا بفتح قسم كبير من جزر بحر إيجة، وحققوا انتصارات باهرة في المعارك التي خاضوها ضد البندقية، وكان لزاما على العثمانيين أن يحاربوا البنادقة والجنووين وحليفهم التقليدي فرسان القديس يوحنا، بالإضافة إلى الإسبان، وقد نجحوا في مد سلطانهم إلى قرب فيينا في الغرب. وخلال عهد بايزيد الثاني (1481-1512) أراد الاهتمام بالبحرية العثمانية في البحر المتوسط بهدف خدمة فتوحاته في جزر البلقان، حيث صرف جهودا جبارة للمحافظة على مستوى الأسطول وتطويره، فقد أنشأت في عهده السفن الحربية الضخمة، وهو ما أدى إلى تحول الدولة العثمانية في عهده إلى قوة بحرية عظيمة، وتذكر الإحصائيات أن

الأسطول على عهده وصل 300 سفينة و700 ألف مقاتل بحري. كما أنه أنشأ هيئة بحرية يترأسها قبودان باشا، بحيث أنه كان يتميز بخبرته وتجربته البحرية؛ خاصة في البحر المتوسط وبحر إيجه والبحر الأدرياتيكي، وعني السلطان **ياووز سليم (1512-1520)** كثيرا بالأسطول، فقام بتوسيع ترسانة القرن الذهبي التي أقيمت في عهد السلطان **محمد الفاتح**، وأمر بإنشاء سفن جديدة؛ غير أن عمره لم يطل حتى يستفيد منها. أما السلطان **سليمان القانوني (1520-1566)** فقد اهتم للمرة الأولى والأخيرة في التاريخ العثماني بالأسطول اهتماما مساويا لاهتمامه بالجيش، وفي بعض السنوات كان اهتمامه بالأسطول أكثر. وأصبحت القوة البحرية العثمانية تفوق مجموع القوات البحرية في العالم كما هي الحال في جيشها تماما. وقد ساعدت عوامل كثيرة في وصول البحرية العثمانية إلى أوجها؛ في عصر **القانوني**؛ إذ أعلنت القوى البحرية بسواحل شمال إفريقيا تبعيتها للدولة العثمانية، وهو ما جعلها تتحمل مسؤولية الدفاع عن هذه المناطق من الغزو الإسباني. تتابع ظهور العديد من الأmirالات الأفاضل. أولهم **كمال ريس (ت. 1511)**؛ سار إلى البحر المتوسط وإلى الأندلس انتصر على البنادقة في أول حرب تركية في البحار المفتوحة في السنوات الأخيرة للقرن 15م. و**عروج ريس (ت. 1518م)** الذي بدأ بفتح إفريقيا الشمالية وتحريرها من الإسبان، و**سلمان ريس (ت. 1529م)** الذي صار قائدا بحريا للدولة المماليك، كافح كثيرا مع أميرات عثمانيين في سبيل طرد البرتغاليين من المياه الإسلامية. و**آيدن ريس (ت. 1535م)** الذي حارب في إسبانيا مع صديقه سنان ريس. و**خير الدين بربروس (ت. 1546م)** أول بايلرباي على الجزائر، والذي أصبح أميرالا للقوات البحرية العثمانية، ومن رجال البحر الذين كان لهم دور مهم في إرساء صرح عظمة البحرية العثمانية في تلك الفترة، نذكر **علي بيري ريس 1470-1554م** الذي كان من أعظم علماء عصره في الملاحة.

وباستلام **خير الدين بربروس** مهمة الإشراف على قطع الأسطول العثماني اكتملت عملية تنظيمه وتطويره إلى درجة سيطرته على حوض البحر الأبيض المتوسط لفترة زمنية معتبرة أعادت موازين القوى لصالح الدولة العثمانية. حيث بلغ **الأسطول العثماني** ذروة قوته؛ ففي زمن قيادة **برباروس للأسطول تحول البحر المتوسط إلى بحيرة عثمانية**، واستطاع الأسطول إلى جانب عمليات الفتح أن يساعد الفرنسيين إلا أن التدهور الذي أصاب هذا الأسطول بعد **خير الدين**، واستمر ذلك النشاط على أيام **طورغود ريس** و**بياله باشا** و**علاج علي باشا** الذين نشأوا في **مدرسة برباروس**. ولم تعد غاليلي واستانبول وحدهما مكانين للدراسات البحرية؛ إذ أقامت الدولة عددا منها في مدن السواحل على البحر المتوسط، وبحر مرمرة، وبحر إيجه، والبحر الأسود، وشيدت فيها العديد من السفن. وكانت **معركة ليبانتو 1571** الشهيرة حدا لنهاية عصر السيطرة البحرية العثمانية. وكان سبب ذلك هو تعيين رجال من البلاط العثماني من غير المتمرسين في البحرية في وظيفة أمير البحر. ما زالت البحرية العثمانية القوة البحرية الأولى في العالم والمسيطرة على البحر الأبيض. وفي النصف الثاني ظلت كذلك... حافظت البحرية العثمانية على كونها القوة الثالثة في العالم حتى 1878 بعد انجلترا وفرنسا، ثم تدهورت بسرعة إلى المراتب المتأخرة في ظل حرمانها من المصادر المالية التي تمكنها من مواجهة أعباء سياسة قوة بحرية عظمى.

خصائص التنظيم السياسي والعسكري:

- كانت مبادئ الشريعة الإسلامية هي الأساس الذي تقوم عليه الأحكام في الدولة العثمانية، لذا يظهر أغلب سلاطين هذه الدولة على تطابق وتماثل إرادتهم السلطانية وقوانينهم الوضعية وفرماناتهم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما يفسر احتلال الهيئة الدينية مكانة مرموقة في تسيير شؤون الدولة.
- أن هذا التنظيم الحضاري استمد ملامحه وسماته وعناصره العامة من النظم الفارسية والسلجوقية والبيزنطية والعباسية والمملوكية، مما جعل هذا التنظيم يحمل الطابع التقليدي.

- تغلب الطابع العسكري على هذا التنظيم، باعتبار أن نقطة الاستناد الكبرى في قيام الدولة العثمانية كان الجهاد وتوسيع دار الإسلام، لهذا كانت القوانين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمور الحربية.

- اعتماد هذا التنظيم على نظام الرق أو العبيد، فكل الوزراء والصدور العظام والولاة والقادة العسكريين كانوا من خريجي سرايا السلطان، بعد أن أخضعوا لنظام تربوي صارم يمكنهم من تسيير شؤون الدولة الإدارية والعسكرية والسياسية. وفسر اعتماد الدولة العثمانية على العبيد؛ بأنه وسيلة اتبعها العثمانيون للتقرب من رعاياهم وضمان إخلاصهم بتسليم شؤون الدولة لهم.

المصادر والمراجع:

- 01- الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 02- أحمد شيمشيرغيل: تاريخ بني عثمان-سلالة أرطغرول، ج1، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.
- 03- ليلي الصباغ: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط3، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1991-1992.
- 04- محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدولة العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994.
- 05- جون باتريك كينروس: القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، تر ناهد إبراهيم دسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 06- إبراهيم بك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988.
- 07- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2009.
- 08- عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 09- سعيد أحمد برجاوي: الإمبراطورية العثمانية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993.
- 10- علي محمد الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر، 2001.
- 11- علي خليل أحمد: الدولة العثمانية في سنوات المحنة (المقدمات- الوقائع- النتائج)، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 12- يلماز أورتونا: تاريخ الدولة العثمانية، تر عدنان محمود سلمان، محمود الانصاري، مج2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، تركيا، 1990.
- 13- إيرينا بيتروسيان: الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- 14- رفيع محمد العثماني: تاريخ الدولة العثمانية، تر بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.
- 15- محمود شاکر: التاريخ الإسلامي، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.
- 16- إدوارد شيفرد كريسي: تاريخ الأتراك العثمانيين، تر أحمد سالم سالم، ط1، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، الدوحة، قطر، 2019.
- 17- ممدوح أحمد غال أحمد بري: تاريخ التصوف الدولة العثمانية الطريقة البكتاشية نموذجاً، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019.
- 18- زياد أو غنيم: جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1983.
- 19- إيناس حسني البهجي: تاريخ الدولة العثمانية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2017.

- 20-عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، مصر، 1980.
- 21-كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر نبيه أمين فارس- منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2001.
- 22-جمال كمال محمود: البحر المتوسط بين الاستراتيجية العثمانية والأوربية (1517-1801م)، ط1، مركز التاريخ العربي للنشر، استانبول، تركيا، 2022.
- 23-أكمل الدين احسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر صالح سعداوي، استانبول، تركيا، 1999.